

احتكار القوة والسلاح هو من أهم الشروط لوجود السلطة واحتفاظها بهيبتها والحد الأدنى للقيام بمسؤولياتها، لأن حرية حمل السلاح واستخدامه كيفما اتفق تؤدي إلى الفوضى والفلتان الأمني وإلى تعددية السلطات ومصادر القرار، على حد تعبيرها. والحجة الأخرى التي تقدمها السلطة للدفاع عن مطلبها بسحب السلاح هي أن غزة بعد الإخلاء والانسحاب لن يكون فيها أهداف استيطانية وعسكرية احتلالية حتى يتم استخدام السلاح ضدها، مما يهدد باستخدامه في مسائل تتعلق بالشأن الداخلي، وفي مجال إشاعة الفوضى.

إصرار

وفي هذا السياق قال توفيق أبو خوصة الناطق باسم وزارة الداخلية الفلسطينية «هناك قرار سياسي بعدم وجود سلطتين وعدم وجود جماعات مسلحة

يمر بها الشعب الفلسطيني ولهذا حاولت السلطة استباق الأحداث في محاولة لإنبات وجودها كقوة رئيسية قبل الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، وبعده باتباع هذه الأحداث بقرارات تجريد المقاومة من أسلحتها جاءت على لسان عدة مسؤولين فلسطينيين، أصروا على جمع الأسلحة من أيدي المقاتلين بعدما قاوم هذا السلاح الغاصبين وقهرهم واحترام المواطن والتزم بقرار الجماعة.

والمدقق في تبريرات السلطة خاصة ما ورد على لسان وزير الداخلية، يرى أنها تركز بصورة كبيرة جداً، على مسألة إيجاد سلطة شرعية واحدة، وسلاح شرعي واحد، وما يتطلبه ذلك من تفكيك المجموعات المسلحة وتجريدها هي وكل من يحمل السلاح من السلاح.

والبرر الثاني الذي تستخدمه السلطة هو أن

من مهمة جهادية مما أدى إلى إصابة أربعة من عناصرها أحدهم أصيب بجراح خطيرة، وهو ما أدى إلى تصاعد التوتر ليتحول إلى اشتباكات واسعة أدت إلى استشهاد عدد من الشبان.

وتوالت بعد ذلك تصريحات عدد من كبار مسؤولي السلطة بينهم جبريل الرجوب بشأن ضرورة تفكيك المجموعات العسكرية وتجريدها من سلاحها بعد استكمال الدولة العبرية انسحابها من القطاع، مشدداً بذلك على ما أكده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) في خطاب له أمام المجلس التشريعي في مدينة غزة يوم ٩ آب/أغسطس حيث قال «حينما تصيح الأرض خالية من الاحتلال يجب أن تنتهي مظاهر السلاح بالكامل».

هذه الحوادث حملت معها العديد من المؤشرات والدلائل ولم تكن بمنأى عن التغيرات السياسية التي

حماس تنتقد سياسة السلطة في تعيين الموظفين

سلطة وحكومة لجهة دون أخرى، أو كأن الدعم المقدم لهذا الشعب عبر السلطة ومؤسساتها يأتي لطرف معين دون بقية شرائح وفصائل وتيارات الشعب الفلسطيني المرابط!

إن الاستمرار السافر في هذه الممارسات هو إخلال بتعهدات أبي مازن بإلغاء إجراءات التوظيف على أساس الانتماء السياسي، فضلاً عن خلوها من المعايير الأخلاقية العادلة، وتجييرها سياسياً لخدمة أهداف حزبية خاصة.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا يمكن لها إلا القيام بواجبها تجاه شعبنا لوضع حد لهذا الظلم الفاضح، عبر الفعاليات المتاحة على الأرض لثني هؤلاء المنتفضين عن سلوكهم المرفوض.

كما أننا نطالب عبر هذا البيان -كما طالبنا في كل اللقاءات الخاصة والحوارات الثنائية والجماعية- المنتفضين في السلطة الفلسطينية وضع حد لكل أشكال القهر الوظيفي والقيود الأمنية القائمة على الفئوية والمحسوبية والحزبية، خاصة في وزارات التربية والتعليم والعمل والحكم المحلي.

ونسعمل مع كل الخيرين من أبناء شعبنا الصابر لتقطع دابر الفساد المالي والإداري، وإنهاء ظاهرة القهر الوظيفي والحسابات الفئوية والحزبية الحاكمة لأداء

وسلوك السلطة الفلسطينية، وتصليب الجبهة الفلسطينية في مواجهة الأخطار المحدقة بنا داخلياً ومن ثم خارجياً. ■

بنقل تعسفي لبعض المدرسين من مناصري الحركة دون إبداء الأسباب!

ويكاد ينسحب هذا السلوك القهري على بقية الوزارات، كوزارة العمل التي كلفت إقليم فتح في محافظة جنين بتوزيع خمسة آلاف فرصة عمل في المحافظة، مما قصر هذه الوظائف على أعضاء فتح ومناصريها وحرم الآخرين منها، وحين تمت مراجعة الوزارة حول هذا التصرف الظالم طالبت الوزارة حركة (حماس) بتقديم عشرة أسماء لتوظيفها!

وزارة الحكم المحلي التي تكبل بمكاييل مختلفة في توزيع المشاريع على المجالس البلدية، وكأن هوية الاتجاه السياسي الفائز بالبلدية هي معيار التوزيع عندهم!

إن ما ذكر من أمثلة هي مجرد نماذج للتدليل على هذا السلوك الفئوي الظالم، والا فإن الظالم التي تصلنا كثيرة، ولم نكن لنصدر مثل هذا البيان واضعين الرأي العام في صورة هذا المنهج الفئوي الضيق المسيطر على العقلية المتنفذة في السلطة الفلسطينية إلا بعد امتناع الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية عن التجاوب مع مراجعاتنا العادلة لها.

إن الذين يطالبون بوحداية السلطة يحيلون هذه السلطة إلى مكتب تنظيمي لخدمة جهة سياسية معينة من أبناء الشعب الفلسطيني، وكأنهم

وجهت حركة حماس انتقاداً لأدعاء للمنهج الذي تستخدمه السلطة في تعيين الموظفين في الوزارات والإدارات، ونددت حماس بشدة بإصرار السلطة على توظيف أبناء فتح ومناصريها فقط دون باقي الفصائل.

وهنا ما جاء في البيان:

بعد الانتشار الواسع لممارسات القهر الوظيفي التي تمارسها مؤسسات ووزارات في السلطة الفلسطينية بحق أبناء الحركة ومناصريها، ولوضع شعبنا في صورة ما يجري وما يمكن أن تؤول إليه الأمور جراء هذه الممارسات التسفيفية التي تتهدد الوحدة الوطنية وتندثر بإشاعة الفوضى والظلم، صرح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بما يلي:

بعد ترقية مجموعة من أبناء الحركة لوظائف متقدمة في وزارة التربية والتعليم، نظراً لعوامل الخبرة والكفاءة واجتياز الاختبارات اللازمة بتفوق، يتفاجأ الجميع بحجب تلك الترقيات عنهم وتقديم من هم أقل خبرة وكفاءة، لا شيء إلا استجابة لتوصيات جهاز أمن المؤسسات القائمة على حسابات فئوية ضيقة وترصد مبيت لأبناء الحركة ومناصريها.

كما قامت الوزارة بإخلاء مدرء المدارس من مناصري الحركة من وظائفهم كمدرء لصالح مدرسين من جهات سياسية أخرى، وقيام الوزارة